

النخبة

ومصادر الأفعال

صلاح الدين الزعبلاني

□ ما عُرِّفَ به المصدر :

المصدر هو اللفظ الدال على حدث الفعل المجرد من الزمان ، متضمناً أحرف فعله ، فهو يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله ولكن على وجه العموم والابهام ، غير مقيد بزمن . والفعل كذلك موضوع للحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام ، كما يقول صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي ، ولكن في زمن معين . فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل لأن كل واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر فان المفهوم من لفظه الحدث وحده .

قال ابن جني في الخصائص (٢٥/١ - ط/١٩١٣) : « وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله ، ألا ترى أنه اذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام ، واذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، واذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام اذا انما هو جنس للجمل التوام مفردها ومثناها ومجموعها ، كما أن القيام جنس للقومات مفردها ومثناها ومجموعها . فتظير القومة الواحدة من القيام ، الجملة الواحدة من الكلام ، وهذا جلي » .

□ المصدر واسم المصدر :

فالمصدر من حيث المعنى ، يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله . قال الرضي في شرح الكافية : « الحدث ان اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سمي مصدراً ، واذا لم يعتبر من هذه الحثية سمي اسم مصدر » . وقال ابن القيم في بدائع الفنون : « وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسم المصدر فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله . فاذا قلت تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك ، دل على الحدث ومن قام به ، فيدل التسليم على السلام

والمسلّم ، وكذلك التكليم والتعليم . وأما اسم المصدر فانما يدل على الحدث وحده فالسلام والكلام لا يدل لفظهما على مسلّم ومكلم بخلاف التسليم والتكليم ، فاسم المصدر جردوه لمجرد الدلالة على الحدث » . وهكذا فان المصدر يدل على معنى الفعل من حيث تعلقه بفاعل أو مفعول ، واسم المصدر يدل على الفعل دون النظر الى تعلقه بفاعل أو مفعول ، قال صاحب الكليات (٨٢٣) : « وقيل المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالنسب اليه على وجه الابهام . ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول ، ويحتاج الى تعيينهما في استعماله . واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو ، بلا اعتبار تعلقه بالنسب اليه في الموضوع له ، وان كان له تعلق في الواقع ، ولذلك لا يقتضي الفاعل والمفعول ، ولا يحتاج الى تعيينهما » .

□ خصوص اسم المصدر :

والمصدر من حيث اللفظ ، هو الجاري على فعله متضمناً أحرف هذا الفعل . قال ابن القيم في (بدائع الفنون) : « ان المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالأفعال من أفعل والتفعيل من فعّل والانفعال من انفعل والتفعل من تفعل . وأما السلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما ، ولو جرى عليه ل قيل تسليم وتكليم » . ويدل هذا على أن المصدر ما ساوت حروفه حروف فعله لفظاً كجرى جرياً ، أو تقديرأ كجادل جدالاً فقد خلا الجدل من ألف جادل لفظاً لا تقديرأ ، أو معوضاً مما حذف كوعد عدة فقد خلا (عدة) من واو (وعد) ولكن عوض منها التاء . أو زادت حروفه كقاتل مقاتلة وأعلم اعلاماً .

أما اسم المصدر من حيث لفظه فهو ما نقصت أحرفه عن أحرف فعله كالصلح اسم مصدر للمصالحة ، والوضوء اسم مصدر للتوضؤ ، فهما خاليان لفظاً وتقديرأ من بعض ما في فعليهما . ويكون (المصدر الميمي) بهذا الاعتبار مصدرأ ، كقال مقالاً وأكرم مكرماً ، خلافاً لمن اعتدّه من أسماء المصادر . قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : « اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور : أحدها ما يعمل اتفاقاً ، وهو ما بدى بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر الميمي ، وانما سموه أحياناً اسم مصدر تجوزاً . والثاني ما لا يعمل اتفاقاً وهو ما كان من أسماء الأحداث علماً كسبحان علماً للتسبيح وفجار وحماة علّمين للفجرة والمحمدة . والثالث ما اختلف في اعماله ، وهو ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فانه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه في الأصل اسم لما يُثاب به العمال ثم نقل الى معنى الاثابة ، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله . »

ولاسم المصدر خصوص آخر ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب ، كما تقدم ، ذلك أنه اسم للحدث من جهة واسم للعين من جهة أخرى ، ولا يعيننا أيهما الأصل اسم

الحدث أو اسم العين . فقد ذكر الرضي في شرح الكافية أن اسم المصدر هو اسم العين المنقول الى الحدث اذ قال : « اسم المصدر هو اسم العين يستعمل بمعنى المصدر كقوله :

أكفراً بعد ردة الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

أي اعطائك .. والعطاء في الأصل لما يعطى . فذهب الرضي بهذا الى أنه ليس ثمة اسم مصدر دال على الحدث الا واسم العين أصل له . وأكد صاحب المصباح أن (الكلام) ، اسماً للعين ، هو الأصل ، وأنه ، اسماً للحدث ، هو الفرع ، فقال : « كلّمته تكليماً والاسم الكلام .. والكلام في أصل اللغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم . وفي اصطلاح النحاة هو اسم لما تركب من مسند ومسند اليه ، وليس هو فعل المتكلم . وربما حصل ذلك نحو : عجبت من كلامك زيداً » . فالكلام الذي هو فعل التكليم هو الفرع .

واذا كان ما ذهب اليه صاحب المصباح من أن (الكلام) في أصل اللغة ، هو أصوات متتابعة لمعنى مفهوم ، يعني أن اسم المصدر الذي هو موضوع (الحدث) هو الفرع ، والدال على (العين) هو الأصل ، فإن في طبيعة نشوء اللغة وتوالد معانيها ، ما يؤيد هذا المذهب ويدعمه ، ولو أن مدار البحث لدى النحاة حيناً أن اسم المصدر في الأصل هو اسم الجنس المراد به الحدث .

أقول على ذلك جرى الأوائل من النحاة . فقد أشار ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في الخصائص (٢٣/١) الى أن الكلام هو موضوع الحدث حين قال : « وذلك أن الكلام اسم من كلّم بمنزلة السلام من سلّم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلّم وسلّم » . فما دام الكلام كالتكليم من حيث معناه فإنه اسم للحدث . كما أنه أشار الى أنه اسم عين حين قال (٣٠/١) : « ان الكلام انما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها ، أهل هذه الصناعة ، الجمل على اختلاف تركيبها » . وهكذا فعل أبو محمد عبد الله الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) في سر الفصاحة . فقد نبه أن (الكلام) اسم للحدث حين قال (٢٤) : « الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير ، وذكر السيرافي أنه مصدر ، والصحيح أنه اسم مصدر ، والمصدر التكليم ، قال الله تعالى : وكلم الله موسى تكليماً » . فما دام الكلام اسماً للتكليم فهو اسم للحدث ، كما نبه على أنه اسم عين حين قال (٤١) : « الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه » .

□ الأسماء المصدرية :

ويخرج عن المصدر واسمه أسماء مصدرية أشبهت المصادر بجريانها على أحرف الفعل لفظاً ، وخالفت المصادر وأسماءها بخلوها من الحدث معنى . وذكروا من ذلك الطهور بفتح أوله وهو اسم لما ينتظر به ، والوضوء بالفتح للماء يتوضأ به ، وكذلك الوقود والولوع والقبول بالفتح ، وبالضم المصدر . وقال آخرون الطهور والوضوء بالفتح اسمان ومصدران كالوقود والولوع والقبول بالفتح ، فاذا كانا بالضم فهما مصدران البتة (الكامل

للمبرد - ٧٧/٢ ، وأمالى المرتضى - ٣٩٧/١ ، والنهاية لابن الأثير - مادة طهر ،
والمصباح - مادة وضؤ) .

وجاء (الغسل) بالضم لما يُغسل به ، وهو بالفتح مصدر ، وقال آخرون الغسل
بالضم اسم ومصدر ، فإذا كان بالفتح فهو المصدر البتة (المصباح والأفعال لابن القوطية
والمصباح) .

وجاء (النقل) بالفتح مصدراً ، وجاء بالفتح والكسر والضم لما ينتقل به على
الشراب (المصباح ، وليس لابن خالويه ، وبحر العوام لابن الحنبلي الحلبي) .

فهذه أسماء مصدرية ساوت المصادر في حروفها ولفظها أو ساوتها في حروفها وقاربها
في لفظها ، وقد أريد بها اسم الذات ولم يُردبها الحدث . قال السيوطي في الأشباه والنظائر
(١٨٥/٢) : « وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظاً ، أحدهما
للفعل والآخر للألة التي يستعمل بها الفعل ، كالطهور بالضم والطهور بالفتح والأكل بالفتح
والأكل بالضم . فالطهور بالضم المصدر والطهور بالفتح اسم لما يتطهر به . والأكل بالفتح
المصدر والأكل بالضم لما يؤكل » .

وقد يراد بالاسم المصدري هذا اسم المعنى دون اسم الذات فيكون اسماً للحال التي
تحصل بالمصدر . فقد جاء في الفروق لاسماعيل الحقي (١٣٢/١٣٣) : « الفرق بين
المصدر والحاصل بالمصدر أن المصدر نفس الایقاع الذي هو أمر معنوي ، والحاصل
بالمصدر هو الأثر الذي يحصل بالایقاع » .

وقال صاحب الجاسوس على القاموس (١٩٥) : « والفرق بين المصدر والاسم أن
المصدر يتضمن معنى الفعل فينصب مثله ، والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل .
مثال ذلك الغسل بالفتح والغسل بالضم . تقول قد بالغت في غسلك هذا الثوب فتنصب
الثوب . فإذا أردت الحال قلت : لست أرى في هذا الثوب غسلاً بالضم ، هذا مظهر لي » .
أي أن الغسل بالفتح هو المصدر الدال على حدث الفعل ، والغسل بالضم هو الحال أو
الأثر الحاصل من حدث الفعل . قال ابن القوطية في الأفعال : « غسَلَ الشيءَ غَسْلاً
بالفتح ، والغسل بالضم ما يُغْتَسَل به ، وهو أيضاً تمام الطهارة » . فقد جاء الغسل
بالضم ، وهو اسم مصدري ، بمعنيين فهو ما يُغْتَسَل به أي الماء فهو اسم للذات ، وهو تمام
الطهارة فهو اسم للمعنى . وقد لمح ذلك صاحب المصباح حين قال : « وقيل الغسل بالضم هو
الماء الذي يُتَطَهَر به ، وقال ابن القوطية : والغسل بالضم تمام الطهارة » ، لكنه أَرَدَفَ
« وهو اسم من الاغتسال » . أقول الغسل بالضم هو اسم للغسل بالفتح أي اسم للحال
الحاصل به ، فهو اسم للمعنى ، وقوله « اسم من الاغتسال » قد يوهم أنه اسم للحدث .

ومن الأسماء المصدرية المعبرة عن أسماء المعاني الخالية من الحدث (الطُّهْر) بالضم
قال صاحب المصباح « طهر الشيء من بابه قتل وقرُب والاسم بالضم . ومنه قيل
للحالة المناقضة للحيض طهراً بالضم والجمع أطهار ، مثل قفل وأقفال » فالطهر بالضم

اسم معنى خال من الحدث كالفُسل بالضم ، وقد جمع الفُسل كذلك على أغسال كما في المصباح .

ومنها (الولاية) فالغالب أنه بالكسر للاسم دون الحدث ، وبالفتح للحدث والمصدر . ومنهم من جعل الكسر والفتح لفتين في المصدر (الصحاح والاصلاح لابن السكيت ومفردات الراغب والمصباح والكليات) .

وثمة (النصر) بالضم فقد جاءت اسماً ، والمصدر (النصر) بالفتح . قال الجوهري في صحاحه « نصره الله على عدوه ينصره نصرأ والاسم النُصرة بالضم » وكذلك قال ابن سيده في محكمه والفيومي في مصباحه ، ومنهم من جعل (النصر) مصدراً كالنصر . ففي مفردات الراغب : « ونصرة الله للعبد ظاهرة ونصرة العبد لله هو نصرته لعباده والقيام بحفظ حدوده ورعاية عهوده واعتناق أحكامه واجتناب نهيه » فجاء به مصدراً . وكذلك فعل الزمخشري ، ففي أساس البلاغة « نصره الله تعالى على عدوه ومن عدوه نصرأ ونصرة » . وأكد ذلك صاحب التاج فقال (نصر المظلوم نصرأ ونصوراً ونصرة بالضم ، وهذه عن الزمخشري) . وجاء فيه « ونصره منه نصرأ ونصرة بالضم نجّاه وخلّصه » . وفي البصائر : ونصرة الله لنا ظاهرة ونصرتنا لله هو نصرتنا لعباده والقيام بحفظ حدوده ورعاية عهوده وامتنال أوامره واجتناب نواهيه » . أقول ما دام (النصر) بالضم قد حلت في كلامهم محل (النصر) فهي اسم للحدث على كل حال ، سواء سميت مصدراً أو اسماً . وعندني أن (النصر) مصدر لانطوائه على الحدث دون الأسماء المصدرية الخالية منها . ويؤكد مصدريته جريانه على فعله وكونه اسماً للحدث دون سواه ، وأسماء المصدر غير جارية على أفعالها ، وهي للحدث تارة ولغيره أخرى . و (فُعلة) بالضم ليس غريباً في مصادر الثلاثي ، ومن ذلك (البُغية) بالضم ، ففي القاموس « بغيته أبغيه بُغاء وبُغية بضم الباء فيهما وبُغية بالكسر والبُغية بالضم والكسر ما ابتغى » . وكذلك (القدرة) بالضم ففي الأفعال لابن القوطية « وقدر الله على كل شيء قدرة ملكه وقهره ، وقدر الرزق ضيقه . . . » ، وفيه أيضاً « وكدر الماء والشيء كدراً وكُدرة وكدورة ، وكلف الرجل كلفاً وكلفة . . » ، والغالب في (فُعلة) بالضم أنه مصدر الفعل اللازم ، أو اسم بمعنى المفعول كنخبة ونكتة .

جمع المصادر

تقدم أن المصدر جنس لفعله ، كما ذكر ابن جني ، ذلك أنه يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله على وجه العموم والابهام . وما دام الأمر كذلك فالمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه يتناول الجنس وحسب ، والجنس يدل على القليل والكثير ، بل لأنه يدل على الحدث المتعلق بفاعله من حيث هو حدث أيضاً . قال أبو البقاء في الكليات (٣٢٥) : « وعدم تثنيته وجمعه - أي المصدر - لا لكونه اسم جنس ، بل لكونه دالاً على الماهية من حيث هي هي ، والا كان الأصل في اسم الجنس ألا يثنى ولا يجمع ، ولم يقل به أحد » . أقول ما أظن الأمر كما ذكر أبو البقاء ، ذلك أن الأصل في اسم الجنس ألا يجمع لأنه يدل

على القليل والكثير ، فإذا جمع فقد عدل به عن دلالاته . فالتمر اسم جنس ، فإذا جمعتَه على (تمر) فقد دلت بالتمر الذي هو واحد التمر ، على نوع من أنواعه ، وبهذا يكون قد جُذب من الجنس ودلالاته العامة وشموله ، إلى النوع ودلالاته المحددة وخصوصه . وانظر إلى قول أبي البقاء نفسه ، في الكلّيات : « اسم الجنس ، وإن كان يتناول آحاد مدلوله ، إلا أنه لا يدل على اختلاف فاعله ولا على تنوع مدلوله ، ولهذا جمع العمل في قوله تعالى : الأخسرين أعمالاً ، ليدل على الأمرين » فدلّ بذلك على أن الذي جمع هو النوع والصنف لا الجنس الجامع . قال صاحب المصباح : « لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة ، وإنما تجمع أصنافه ، والجمع يكون في الأعيان كالزبددين ، وفي أسماء الأجناس إذا اختلفت أنواعها كالارطاب والأعشاب والألبان واللحوم ، وفي المعاني الحقيقية المختلفة كالعلوم والظنون » .

وبحث الشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك وهو ولد ابن مالك صاحب الألفية ، الأسماء الدالة على الجمع فذكر منها الجمع واسم الجمع واسم الجنس . قال الشيخ بدر الدين شارح الألفية : « الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل ، أما أن يكون موضوعاً للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وأما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمّاه ، وأما أن يكون موضوعاً للحقيقة ملفى فيه اعتبار الفردية ، إلا أن الواحد ينتفي بنفيه ، فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع ، سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود أو لم يكن كأبابيل . والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب ، أو لم يكن كقوم ورهط ، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس ، وهو غالباً فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرّة ، وعكسه كمأة وجبأة » أي أن الكمأة واحدها كمء على غير قياس ، وكذلك الجبأة واحدها الجبء .

وقصارى ما هناك أن المصدر إذا حُدّ بما ذكرنا فلا سبيل إلى جمعه سماعاً أو قياساً ، فإذا عدل به عن دلالاته الجنسية أو حدثه المتعلق بفاعله جاز جمعه في الأصل قياساً على الأسماء عامة . وكل ما جمعه من المصادر وتناولوا لجمعه بالسماع واختلاف الأنواع قد خرجوا به عن جنسه أو حدثه العام الصادر عن العامل ، فزال بذلك المانع من جمعه وعاد إليه حكم الأسماء في جمعها .

فكلام الأئمة مثلاً على أن (العقول والألباب والعلوم والظنون) مصادر قد جمعت لاختلاف أنواعها ، وهي على التحقيق مصادر عدل بها إلى الاسمية فلم يبق لها من مصدريتها إلا اللفظ ، ذلك أنها فقدت دلالة المصدر من حيث كونه جنساً لفعله وحدثه المتعلق بالفاعل . قال صاحب المصباح « ثم أطلق العقل الذي هو مصدر على الحجا واللب » فغدا بهذا القوة المثبتة لقبول العلم ، كما قال صاحب المفردات ، أو هو قوة للنفس الناطقة ، أو هو ما يعقل به حقائق الأشياء ، كما في التمرينات للجرجاني .

وهكذا (اللب) فهو مصدر في الأصل ، تقول : (لبّ بمعنى عقل) ثم سلخ عنه ، حين جُمع على الألباب ، دلالته المصدرية . قال صاحب المفردات : « اللب العقل الخالص من الشوائب » ، وكذا (الحلم) بالكسر فهو مصدر بمعنى الأناة وقد أنزل منزلة العقل المجرد من مصدريته فجمع على أحلام وحلوم .

أما (الظن) فقد حكى ابن منظور عن صاحب المحكم أنه يكون اسماً ومصدراً ، وأن الذي جمع هو الاسم . وهكذا (العلم) إذا قصد به المعرفة المتصلة بموضوع ، كقولك (علم النحو وعلم الفقه) فهو يجمع على علوم ، وهو لا يدل على الحدث . قال أبو البقاء في الكلّيات : « واستعمال العلم بمعنى المعلوم شائع وواقع في الأحاديث كقول النبي ﷺ وتعلموا العلم ، فان العلم هنا بمعنى المعلوم » . قال الشيخ مصطفى الفلاييني في (جامع دروس اللغة العربية - ١٤/٢) : « فالمصدر الذي يراد به الاسم لا حدوث الفعل كما تقول : العلم نور ، فان لم يرد به الحدث فلا يعمل » .

ولما كان الأمر على ما بيناه فليس شيء مما جمع وأصله المصدر باقياً على مصدريته . فكل ما جمع فقد جذب الى الاسمية وخُرج به عن المصدرية . وإذا كان صاحب المصباح قد حكى عن الجرجاني قوله : « ولا يجمع المبهمل الا اذا أريد به الفرق بين النوع والجنس ، وأغلب ما يكون فيما ينجدب الى الاسمية نحو العلم والظن ، ولا يطرد » ، فان الغلبة التي أشير إليها هي قياس لا ينكسر . فاذا قال الأئمة فيما جمع انه مصدر فقد أرادوا أن ينبهوا على أصله الذي كان له قبل الجمع . وهكذا تصرف الأئمة في جمع ما كان أصله المصدر ثم دعت حاجة التعبير الى انزاله منزلة الاسم فجمعوه .

□ ما جمعه الأئمة من المصادر حملاً على الاسمية :

جرت الأئمة على جمع مصادر ما فوق الثلاثي فأكثرها منه ، وترددوا في جمع مصادر الثلاثي فأقلوا منه . فهم جمعوا استعمالاً واختراعاً واحتمالاً واعتقاداً واحتجاجاً واعتماداً وانتقالاً والزاماً واختياراً وابتداءً على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات . كل ذلك بالألف والتاء ، كما جمعوا تقريراً وتحديدات وتصحيفاً وتنبيهاً وتنزيلاً وتأويلاً وترخيصاً وتعريفاً فقالوا بتقريرات وتحديدات وتدقيقات وتصحيقات وتنبيهات بالألف والتاء ، وجمعوا الحاقاً واشكالاً واعراباً والزاماً على الحاقات واشكالات واعرابات والزامات بالألف والتاء أيضاً ، كما جمعوا تصرفاً على تصرفات لكنهم جمعوا تركيباً وتقليباً وتعليلاً وتكبيراً وتصغيراً وتصنيفاً وتأليفاً وتفعيلاً وتقسيماً وتعبيراً وتصريحاً وتفسيراً على تراكيب وتقاليب وتعاليل وتكابير وتصاغير وتصانيف جمع تكسير ، شاع ذلك في مؤلفات الأئمة شيوفاً متعلماً ، كالامام ابن جني في خصائصه والقاضي الجرجاني في وساطته والخفاجي في سر الفصاحة والزمخشري في كشافه وأساسه ، بل الجاحظ في بعض رسائله ، فقد جاء في (التربيع والتدوير / ٢١٧) : « وعادته كطبيعته ، وآخره كأوله ، تحكي اختياراته التوفيق ومذاهبه التسديد » .

وهكذا ابن هشام في مغنيه والسيوطي ومن حكى عنهم في مزهره والأشباه والنظائر وفي همعه ، والصبان في حاشيته على الأشموني، والأشموني في شرح الألفية ..

وإذا كان الأئمة قد استساغوا الجمع في مصادر ما فوق الثلاثي فجمعوه جمع سلامة ، فقد ضمنوا بجمع السلامة صيغة مفردة ، كما ضمنوا في جمع منتهى الجموع تعرف واحده ، وإذا كانوا قد ترددوا في جمع مصادر الثلاثي فذلك لاختلاف صيغ جمعه ، على وفرة ما نقل عن العرب من جمع مصادر الثلاثي . قال ابن منظور في (مادة نزل) : « وقول ابن جني المضاف والمضاف اليه عندهم وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد .. انما جمع تنزيلا هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف اليه تنزيلات في وجوه كثيرة ، منزلة الاسم الواحد ، فكنتى بالتنزيلات عن الوجوه المختلفة . ألا ترى أن المصدر لا وجه له الا تشعب الأنواع وكثرتها . مع أن ابن جني تسمي بهذا تسمي تحضرو تحذق ، فأما على مذهب العرب ، فلا وجه له ، الا ما قلناه » . أقول ان ما فعله ابن جني وتسمي به قد جرى عليه العرب أنفسهم ، ولا بد لمثل هذا التسمي ما دام تسمي تحضرو تحذق أن يتسع نطاقه وتمتد آفاقه مع الزمن ما مستت اليه حاجة التعبير .

قال الجوهري : « والثني واحد أثناء الشيء أي تضاعيفه .. والثني من الوادي والجبل منعطفه وثني الجبل ما ثنيت » فحكى عن العرب جمع (تضعيف) وهو مصدر ، على (تضاعيف) وجاء هذا الجمع في خطبة (المفصل) للزمخشري فقال : « ثم انهم في تضاعيف ذلك يحمدون فضلها » قال ابن يعيش شارح المفصل : « التضاعيف جمع تضعيف هو جمع ضعف اذا أردت مثله أو أكثر » وأردف : « وانما جمع ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، لأنه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة ، كما يقال العلوم والأشغال » .

□ القياس في جمع المصدر :

فالصحيح على هذا أن يؤخذ بقياس جمع المصدر كلما مستت اليه حاجة الاستعمال بانزال المصدر منزلة الاسم ، جرياً على ما استنه العرب واقتاسوا به . وقد قال بذلك بعض الأئمة .

قال صاحب الهمع (١٨٦/١) : « أما النوع ففيه قولان : أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياساً على ما سُمع منه كالعقول والألباب والحلوم » .

وإذا كان بعض الأئمة قد استدركوا فقالوا : « ولا يطرد ، ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب قتول وسلوب ونهوب » كما جاء في المصباح (مادة قصد) حكاية عن الامام الجرجاني ، وأضاف « وقال غيره لا يجمع الوعد لأنه مصدر فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع » . أقول : اذا كان بعض الأئمة قد قال بهذا ، فالجواب عنه أن العرب لو احتاجوا الى انزال (القتل) أو (النهب) أو (السلب) منزلة الاسم لجمعوه على قتول ونهوب وسلوب ، كما تجمع الأسماء . قال ابن يعيش في شرح المفصل : « .. فعلى هذا لو سميت بالمصدر نحو ضرب وقتل لكان القياس في جمعه أن تقول في القلة ضرب وأضرب وقتل وأقتل قياساً على أفلس وأكعب وألعب »

وقال صاحب الهمع في (جمع المصدر - ١٨٣/٢) : « ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم : فانه اذا ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به ، مثال الأول أن يسمّى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمّى به على أفعل في القلة فتقول أضرب ككلب وأكلب ، وضروب في الكثرة ككعب وكعوب » . وقد جاء نحو ذلك في شرح الكافية للرضي (١٨٧/٢) فمثّل له بالضروب والقتول . وهكذا جمع (قتلا) حين أنزل منزلة الاسم على (قتول) . فتبين بذلك أنك اذا سميت بالمصدر جمعته على ما يجمع به نظيره من الأسماء . ونظائر ما ذكرناه ، مما جمعته العرب من المصادر حملا على الاسمية أو جمع قياساً على ما جمعه ، لا يحصيه عد .

□ ما جمعه ابن جني من مصادر الفعل الثلاثي وما جمعه الزمخشري :

فهذا ابن جني فقد جمع من المصادر (قصداً) على (قصود) حين انتوى فيه الاسمية ، ففي الخصائص (٤٢٧/١) : « من غير اعتقاد لعله ولا لقصد من قصوده » . وقد تكرر منه هذا الجمع . وجمع (الحذف) على حذف في قوله (٨٨/١) : « ألا ترى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذف ، فحذف المضاف وحذف الموصوف » . وجمع (الحمل) على حمول ، فقال (٢٢٢/١) : « ثم قالوا كساوان تشبيهاً له بعلباوان . ثم قالوا قرأوان حملاً على كساوان . . . وسبب هذه الحمول والاضافات واللاحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها » . وهكذا جمع (الفصل) خلاف (الوصل) على فصول (٣٣٤/١) ، و (الوصل) على وصول (اللسان - وصل) و (الغلط) على أغلاط (٤٨/١) ، كما جمعه على (غلاط) (اللسان - غلط) . بل جمع (الوعد) وهو مصدر في الأصل ، على وعود . فقد أنكر الجوهري جمع (الوعد) لمصدريته وكذا فعل الأزهري ، والأصبهاني في المفردات . واستدرك ابن منظور في اللسان فقال « والوعد من المصادر المجموعة ، حكاه ابن جني » ، أقول لعل الأظهر أنه جمعه ابن جني كما هو شأنه فيما أنزله منزلة الأسماء من المصادر .

وجمع الزمخشري (الوَجَل) بفتحتين ، وهو الخوف ، على (أوجال) كما في أساس البلاغة .

□ جمع البيان والبلاغ والعذاب :

وتردد المجمعون في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جمع (البيان) فقال الأستاذ عباس حسن عضو المجمع القاهري : « المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه الا اذا كان عددياً أو نوعياً ، وهنا لا دليل على التعدد . ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يُجمع هذا الجمع » . وهكذا أنكر الأستاذ عباس حسن جمع (بيان) على (بيانات) لسببين ، الأول : أنه لا دليل على تعدده ، والثاني : أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالماً ، اذا صح جمعه .

والجواب على ذلك أن (البيان) بمعناه الذي أرادوا ليس مصدراً ، وإنما هو اسم : لما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه . وما دام قد عدم حدثه وجنسه فقد جذب الى الاسمية فساغ جمعه . والبيان بالمعنى المذكور متعدد كبيان التقرير والتغيير والتبديل على ما ذكره الجرجاني في تعريفاته . وقد جمع (البيان) في شرح المنار في أصول الفقه لابن ملك فقال : « فصل في بيان أقسام البيانات / ٢٣٤ » وجعل هذه الأقسام بيان التقرير والتفسير والتغيير . وأفتى صاحب الواسطة القاضي الجرجاني (ص / ٣٣٢) فقال : « ان أصل الجمع التأنيث . فمن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعه فأجراه على الأصل ، أي بالالف والتاء ، لم يسغ الرد عليه ، ولم يجز أن ينسبه الى الخطأ لأجلها » وعلى هذا جرى الأئمة . فقد جمع الصحاح (البلاغ) على البلاغات ، وكذلك فعل الجاحظ في كتاب (حجج النبوة) ، والهمداني في خطبة كتابه (الألفاظ الكتابية) ، فسقط بذلك اعتراض المعارض ، ويصح عندي جمع (البيان) كذلك على (أبينة) كما جمع العذاب على (أعذبة) . قال ابن منظور : « قال أبو عبيد في قوله تعالى : يضاعف لها العذاب ضعفين - الأحزاب / ٣٠ ، معناه تجعل الواحد ثلاثة ، أي تعذب ثلاثة أعذبة » . والبيان والعذاب اسمان للمصدر الأول من التبيين والثاني من التعذيب ، واسم المصدر كالمصدر في امتناعه على الجمع من حيث الأصل ، ما لم ينزل منزلة الاسم .

□ جمع ما انتهى بالتاء من المصادر :

ومما صرح الأئمة بجواز جمعه من المصادر باطراد ما انتهى منها بالتاء . فقد ذكر العلامة ياسين في (حاشية التصريح) : « المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بالتاء » . وسترى أن ما انتهى بالتاء من المصادر إنما جمع حملاً على الاسمية ، ولو تأولوا له باختلاف الأنواع . قال ابن الأثير في (النهاية) : « التحيات جمع تحية قيل أراد بها السلام . وإنما جمع التحية لأن ملوك الأرض يحيون بتحيات مختلفة . . فقيل للمسلمين قولوا التحيات لله أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء هي لله تعالى » . وواضح أن (التحية) التي جمعت قد خرجت عن حدثها بل جنسها فأضحت اسماً من الأسماء . وهكذا (النية) ففي المصباح : « والنية الأمر والوجه الذي تنويه » .

ويدخل فيما تقدم مصدر الوحدة ومصدر الهيئة فانهما يثنيان ويجمعان . وعلى ذلك على ما انتحينا أنه إذا قلت (جلت جولة) لم يبق في قولك (جولة) دلالة على جنس الفعل الذي يدل على القليل والكثير ، بحكم قولك (جلت جولات) . وهكذا قولك (مشيت مشية الفزع) فقد خُصت (المشية) بنوع من (المشي) فخرجت به عن جنس الفعل ولو دل على حدثه .

ومما صرح الأئمة بامتناع جمعه البتة (المصدر المؤكد) . قال صاحب الهمع (١ / ١٨٦) : « المصدر نوعان مبهم ، وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياماً

وجلست جلوساً ، وهو لمجرد التأكيد ، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع » . فالمصدر في قولك (قمت قياماً وجلست جلوساً) قد ماثل فعله من حيث دلالاته على الحدث وجنسه دون تحديد ، فهو باق على مصدريته .

اعمال المصدر

شرط اعمال المصدر عمل فعله ، تعدياً ولزوماً ، بقاؤه على مصدريته بدلالته على حدثه وجنسه ، ذلك ليستقيم نيابته عن فعله أو حلول الفعل المصحوب بأن أو ما المصدريتين ، محله . مثال ذلك قولك (يعجبني قيامك بما يجب عليك) وقولك (يعجبني أن تقوم بفعل الخير) أو (يعجبني ما تقوم الان بفعله الخير) . فاذا دل على الوحدة لم يعمل . قال الاشموني (١٠٥/٣) : « فالوحد بالتاء أي تاء الوحدة لم يعمل » فاذا قلت (ضربت ضربة الرجل) فالرجل منصوب بالفعل لا بضرورة ، وكذا قولك (ضربت ضربتين الرجل) فالمصدر المبني للعدد لا يعمل لتحديده ، فاذا كانت التاء في أصل بناء المصدر كالرحمة والرغبة والرغبة عمل المصدر . قال أبو البقاء في الكليات « المصدر المحدد بتاء التأنيث لا يعمل الا في قليل من كلامهم » ولو كان مبنياً على التاء عمل في قوله :

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك اقد كانوا لنا بالموارد

فأعمل رهبة لكونه مبنياً على التاء « أي لكون التاء في أصل بناء المصدر .

والمصدر المؤكد لا يعمل ، على ابهامه ودلالته على الحدث وجنسه ، لأنه انما أتى ليؤكد عامله وهو الفعل . فاذا قلت (علّمت التلميذ تعليماً المسألة) فالمسألة منصوبة بالفعل لأنه هو العامل في الأصل . فاذا قلت (ضربت فلاناً ضرب زيد أخاه) أي ضرباً مثل ضرب زيد أخاه ، كما جاء في حاشية الصبان على الأشموني (١٠٣/٣) فقد صح عمل المصدر (ضرب) المضاف الى زيد رفعا في فاعله المضاف اليه ونصباً في مفعوله ، لأنه لم يأت مؤكداً لعامله ، وانما أتى مبيناً لنوعه .

□ اعمال المصدر المجموع :

والأئمة على خلاف في اعمال المصدر المجموع ، فمنهم من حكم بمنعه واختاره أبو حيان . ذلك ان المصدر لا يجمع حتى يكون قد فقد مصدريته فعدم جنسه أو حدثه ومتى افتقد مصدريته امتنع عمله . ومنهم من أجاز له واختاره ابن مالك اذ ذهب الى أن المصدر يجمع حيناً فيقصد به مجرد تكرير الفعل ويبقى على حدثه وجنسه فيعمل . قال صاحب الهمع (٩٢/٢) : « وجوزّه قوم - أي عمل المصدر - في الجمع المكسر واختاره ابن مالك ، قال لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باق ، ويتضاعف بالجمعية لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف ، وقد سُمع . قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر . . » وهكذا أقر ابن مالك جمع المصدر الذي لم يعر من حدثه وجنسه واعماله ، وهو نادر في الاستعمال ، ومما جاء على ذلك قول

كم جرّبوه فما زانت تجاربهم أبا قدامة الا المجد والفنعا

والفَنَع زيادة المال ، ومسك ذو فَنَع ذكيّ الرائحة . وقد جاء (أبا) منصوباً بتجاربه وحاول ابن جني أن يجعله مفعولاً لـ (زادت) لكنه قال : « والوجه أنه انتصب بتجاربه لأنها العامل الأقرب » . وقد حكى ذلك السيوطي في (الأشباه والنظائر) فقال : « وقد يجوز أن يكون أبا قدامة منصوباً بزادت ، أي فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد . والوجه أن تنصبه بتجاربه لأنها العامل الأقرب ، ولأنه لو أراد أعمال الأول لكان حرياً أن يعمل الثاني أيضاً . » . على أن في أعمال (التجارب) نظراً على كل حال . ذلك أن العرب قد جرت على استعمال (التجربة) اسماً . ففي المصباح : « قال الأزهري جربت الشيء تجربياً اخترته مرة بعد أخرى والاسم التجربة والجمع التجارب » . فالتجربة في الأصل مصدر كالتجريب لكنه قد عدل به عن مصدريته فأنزل منزلة الأسماء فجمع على (تجارب) ، فقولك (فلان ذو تجربة) كقولك (فلان ذو خبرة) . وفي الأساس « ورجل مجرب : ذو تجارب » . ولا يمنع هذا من استعمال (التجربة) بمعنى (التجريب) مصدراً على الأصل ، كقولك (ان تجربتك فلاناً قد كشفت خصاله) . فالتجربة هنا مصدر باق على مصدريته عامل عمل فعله . ويبقى الاشكال ، على كل حال ، في جواز جمعه على هذا الحد . ومما نحن فيه قول الشاعر :

وعدتْ وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه يثرب

فقد انتصب فيه (أخاه) بمواعيد ، جمع المصدر . فمواعيد مفعول مطلق لو عدّ وعرقوب مضاف إليه ، ومحلّه الرفع بالفاعلية لمواعيد ، وأخاه مفعول مواعيد .

السماع والقياس في مصادر الثلاثي

الأكثرون على أن مصادر الثلاثي موقوفة على السماع . وقد ذهب جماعة إلى امتناع القياس فيها ، ولو لم يكن سماع . فقد حكى السيوطي في الهمع : « لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع ، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع » . وأجاز آخرون القياس حين يفتقد السماع . فقد قال الأشموني في شرحه على الألفية (١٢٢/٣) : « والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا . » . على أن من الأئمة من أخذ فيها بالقياس ولو كان ثمة سماع كالفراء والزمخشري . قال الصبان في حاشيته على الأشموني (١٢٢/٣) : « ومذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سُمع غيره » . وجاء في (المطلب شرح المقصود / ١ - ٢١ و ٢٢) : « مصادر الثلاثي سماعية عند سيبويه ، وأما الزمخشري فيرى أنها قياسية لكثرتها » . وقال أبو البقاء في الكلبيات : « القول بأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس بصحيح ، بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون » .

أما القياس الذي ذكره النحويون لمصادر الثلاثي فقد أوجزه محمد بن أبي بكر الرازي في خطبة معجمه (مختار الصحاح) فقال : « اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فعل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل

بسكون العين ان كان متعدياً ، وعلى وزن فُعول بضميتين ان كان الفعل لازماً . مثاله من الباب الأول : نصرَ نصرأ ، قعد قعوداً . ومن الباب الثاني : ضرب ضرباً ، جلس جلوساً . ومن الباب الثالث : قطع قطعاً ، خضع خضوعاً . ومتى كان فَعِلَ مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين أيضاً ، أن كان الفعل متعدياً ، وعلى وزن فعل بفتحتين ، ان كان لازماً . مثاله . فَهَمَ فَهَمًا ، طَرَبَ طَرَبًا . ومتى كان فَعِلَ مضوم العين كان مصدره على وزن فعالة بالفتح أو فُعولة بالضم أو فَعِلَ بكسر الفاء وفتح العين ، وفعالة بالفتح هي الغالب . مثاله ظرُفَ ظرافة ، سهَّلَ سهولةً ، عَظُمَ عِظَمًا ، ، هذا هو القياس في الكل .» .

خلاف النقاد في مصادر بعض الأفعال ومعانيها

أنكر كثير من النقاد أن يكون (الصمود) مصدرأ ل (صَمَد) لازماً ، وأن يكون (الثبات) معنى له . ومن هؤلاء الدكتور مصطفى جواد ، عضو المجمع العلمي العراقي ، رحمه الله ، اذ قال في كتابه (المباحث اللغوية في العراق) : « فهذا الصمود الذي استعمل . بمعنى الثبات والمقاومة لا يزال على سوء استعماله ، لأنه حركة وتقدم ، لا ثبات واستقرار . ثم ان العرب لم تعرف الصمود مصدرأ ، وانما المصدر الصمد كالقصد وزناً ومعنى . فالصمد ان كان قد استعمل في حروب العرب للقصد والسير الى العدو ، فكيف يستعمل للثبات والقرار ، هذا استعمال للكلم في عكس معانيه ، وهو خطأ محض لا يسوغه مرور الزمان أبداً » . وقد عالج جواد الى بحثه هذا في كتابه (قل ولا تقل) ولم يخرج في الجملة عما ذكره في كتابه الأول .

وتقصي البحث في هذا الأستاذ محمد العدناني أيضاً وبسط في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) رأي جواد ، وأكثر من الأدلة واستفرغاً أتت به المعاجم في (صمد) ومصدره ، وخلص الى مخالفة جواد فأنكر أن يكون معنى (الصمد) مقصوراً على (الحركة) ، والى مشايعته فأنكر أن يكون (الصمود) مصدرأ للفعل لانفراد المعجم الوسيط بذكره ، فما صواب المسألة ؟

الرأي عندي أن (الصمد) قد انطوى على معان متجاذبة متداعية . فهو التوجه والطلب ، وهو العزم والتحفظ للوثوب ، وقد يخص بالمضي في استقامة واستواء دون ميل ، والقرينة كقيلة بابرار المعنى الغالب الذي أريد بالفعل ، والمسرى الذي سلكه فنزع اليه .

□ معنى (صمد) :

ففي المعاجم صَمَد كقصد وزناً ومعنى ، تقول صَمَدَت كقصده متعدياً ، وصَمَدَت له واليه كقصده له واليه لازماً ، فاذا صَمَدَت فلاناً فقد يميته وطلبته ، واذا صَمَدَت له واليه فقد توجهت نحوه وتقدمت اليه تبغية ، هذا هو الأصل . فاذا كان المصمود أو المصمود اليه (الله تعالى) وهو ذو القوة ومحل الثقة والاعتماد ، وقد طلبه الصامد ليستعين به

ويفوض أمره اليه ، ف (الصمد) هو التوجه والاعتزام . ذلك أن الصامد يتوجه الى الله يبتغيه ويلوذ به ويعتزم تسليم الأمر اليه . يقول الجوهرى في الصحاح : « وصمده يصمده صمداً أي قصده ، والصمد السيد لأنه يُصمد اليه في الحوائج » . ويشف (القصد) عما عنيناه بالصمد ، كما ستراه . ويقول ابن القوطية في كتابه الأفعال : « صمدت الى الله صمداً وصموداً ، وأصمدت ، لجأت » . وفي معنى اللجوء توجه الى المصمود اليه ، واعتزام تسليم الأمر اليه . ويقول الزمخشري في الأساس : « صمده قصده ، وصمد صمد هذا الأمر اعتمده ، وسيد صمد ومصمود ، والله الصمد ، عن الحسن : « صمدت اليه الأمور فلا يقضي فيها غيره » . ونحو ذلك في المصباح والابدال والكليات . فأنت تصمد الى الله بحاجتك وتعتمده فهو السيد المصمود المقصود بالحوائج .

واذا قلت (صمدت للعدو) ، وهو مانحن بسبيل الكشف عن معناه ، فليس (الصمد) فيه التوجه والمضي الى العدو وحسب ، وانما هو اعتزام قتاله والتحفز للوثوب عليه أيضاً . ففي حديث معاذ بن الجموح في قتل أبي جهل ، وقد رواه ابن الأثير في النهاية : « فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة » قال ابن الأثير : أي ثبت له وقصده وانتظرت غفلته . وفي القصد الذي فُسر به الصمد ما أشرنا اليه من معاني التوجه والطلب ، ومن العزم على القتال . والتهيؤ للوثوب كما سنبسطه لك . وأنت اذا قلت في تفسير (فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة) : مضيت اليه حتى أمكنتني منه غفلة ، ضعف المعنى وتغلف ، واذا قلت في تفسيره : مضيت الى العدو أبتغيه معتزماً قتاله متحفزاً للوثوب عليه ، حتى أمكنتني منه غفلة فرميته ، وضع المعنى وحسن ودق ، قال الدكتور جواد : « فكيف يثبت له ويقصده بفعل واحد ، وكيف تجمع الحركة والسكون أو الركون والحركة في فعل واحد ؟ » .

أقول ان ابن الأثير قد أضاف (ثَبَّتْ لَهُ) ليزيد في ايضاح المعنى . فان نص الحديث « فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة » أي استمر صمدي له حتى كان ذلك . كأن تقول (وطئت الوعاء حتى ذلت الصعاب) أفكنت تخطيء لو قلت في تفسيره (استمر وطئي للوعاء حتى ذلت الصعاب ؟) فالثبات الذي أضافه ابن الأثير تأكيد لهذا الاستمرار الذي دلت عليه القرينة .

أما قول الدكتور جواد (كيف تجتمع الحركة والسكون) فعجب حقاً ! فمن قال له ان الثبات أو الاستمرار الذي شَفَّتْ عنه العبارة هو السكون ؟ وهل يعني قولك (ثبت فلان في الحرب) أو (ثبت فلان قبالة خصمه) أنه سكن وجمد فلم يتزحزح أو يُبَدِّ حراكاً ؟ فالثبات في هذا الموضع هو ثبات القلب في القتال ومداومته العزم على المواجهة . أفليست الحرب جولات من كر وفر ؟ فكيف يسكن الشجاع فيها والجولان حركة مستمرة ، أفيصبح أن يكون ثبات الشجاع سكون جسمه وجمود حركته ، أو ثبوت أصله في الأرض كرسو السفينة في سيف البحر ؟

والغريب أن الأستاذ عز الدين علم الدين، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، محقق كتاب الابدال لأبي الطيب اللغوي قد أخذ برأي جواد في المسألة ، وذيّل قول أبي الطيب (صمدت فلاناً أصمده صمداً ٠٠) ، فقال: « ومن أغلاط الكتاب استعمال صمد بمعنى ثبت والصمد حركة والثبات سكون فهما ضدان » ٠ أقول : الصمد في المعركة حركة بلا شك والثبات الذي شف عنه تأكيد لاستمرار الصمد ومواصلة النضال ، لا دعوة لسكون الجسم وجمود الحركة ٠

وهكذا القول في حديث علي (رض) : « فصمداً صمداً حتى ينجلي عمود الحق » فان معناه كما يتضح : استمروا في الصمد واثبتوا عليه حتى يتبين عمود الحق ٠ وقد أورد الأستاذ جواد في هذا تفسير الأستاذ ابن أبي الحديد اذ قال : « صمدت لفلان قصدت له » وهو صحيح مستقيم لكنه شرح مقتضب معجمي ونحن نورد فيه شرح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد اذ قال : « الصمد القصد ٠ وتقول صمده وصمد له وصمد اليه من باب ضرب ونصر ، أي فاثبتوا على قصدكم » ٠ فقول علي (رض) (صمداً صمداً) دعوة الى استمرار الصمد والثبات عليه ، وتفسيره : اثبتوا على الصمد واستمروا فيه حتى ينجلي عمود الحق ويسطع نوره ٠

وقد حكى اللسان والتاج رواية أخرى لتفسير ابن الأثير في حديث معاذ ٠ قال ابن منظور : « أي وثبت له وقصدته فانتظرت غفلته » بدلاً من « أي ثبت له » ، أفلا يعني هذا أن في الصمد للعدو معنى الوثوب عليه والتحفز لقتاله ٠ وذكر التاج ما ذكره اللسان، وقال في موضع آخر « الصماد بالكسر الجلاذ والضراب من صامده » ٠ وفي التهذيب للأزهري : « ويقال ناقة مصماد وهي الباقية على القرّ والجذب الدائمة الرسل ، ونوق مصامد ومصاميد ٠ أفليس في هذا ما يشير الى أن (الصمد) يعني المجالدة والمصابرة ، فالناقة المصماد هي التي امتحنت بالبرد والجذب فكان بها طاقة بملاقاتها ، فهي تمضي في اعطاء لبنها ، على ما تلقاه وتمانيه من برد ومحل ويبس ٠ وتقول (الصمّد من من الرجال الذي لا يعطش ولا يجوع في الحرب) أي يثبت ويصابر ، وتقول (انه لمصماد من الميامين المصاميد) على معنى المجاهدة والمغالبة ٠

ومن معاني (الصمد) الصلابة كما ذكر ابن فارس في المقاييس اذ قال : « الصاد والميم والذال أصلان أحدهما القصد والآخر الصلابة في الشيء » ٠ والذي عناه ابن فارس بالصلابة ، في الأصل ، صلابة المكان ، اذ قال : « الأصل الآخر الصمد ، وهو كل مكان صلب » ، وفي التاج « الصمد : المكان المرتفع الغليظ من الأرض » ، ولا يبعد هذا من معنى المصامدة التي تعني المجالدة ٠

□ مصدر (صمّد) :

ولكن ما القول في مصدر الفعل أهو الصمد أم الصمود ؟ أقول أنكر الدكتور جواد أن يكون (الصمود) مصدراً للفعل ، بل سخر ممن رأى هذا الرأي ٠ والصحيح أن (الصمود)

مصدر للفعل اللازم كالصمد . قال ابن القوطية في كتابه الأفعال ، وهو الامام المحقق : « صمدت الى الله صمداً وصموداً ، وأصمدت، لجأت » وأردف « وصمدت الشيء صمداً أقصدته » فخص (الصمود) بالفعل اللازم ، وجعل (الصمد) لل لازم والمتعدّي . والغريب أن جواداً قد جعل (الصمد) هو المصدر دون الصمود ، لأمر يتصل بدلالته ، فذهب الى أن ما كان معناه الحركة دون السكون فمصدره (الفعل) بسكون العين . قال جواد : « والظاهر أن هذا الذي ابتدع الصمود حسيبه بمعنى الثبات ، فأطال مصدره كالجلوس والقعود . . وفي قصر مصدر الفعل صمد ، دليل على أنه يعني الحركة لا السكون ، والتقدم لا الوقوف » .

والذي ذكره الأئمة كالرازي أن الأصل فيما جاء على (فعل) بالفتح من الأفعال أن يكون مصدره (فعلاً) بسكون العين إذا كان متعدياً ، و (فعولاً) إذا كان لازماً . وفصل الامام الرضي فتطرق في شرح الشافية (١٥٣ / ١) الى دلالة الفعل فقال : « قوله الغالب في فعل ، بفتح العين ، اللازم ، على فعول ، ليس على اطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد ، من الأصوات والأدواء والاضطراب » ، وأردف « ثم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فعل بسكون العين ، من أي باب كان ، نحو قتل قتلاً وضرب ضرباً وحمد حمداً ، وفعل بفتح العين اللازم على فعول نحو دخل دخولا » . وليس (الصمد) الذي نحن في سبيله من أفعال الأصوات والأدواء والاضطراب لينفرد بوزن مصدره خاص ، فالأغلب إذاً أن يكون (الفعول) مصدراً لل لازم منه و (الفعل) مصدراً لمتعدّيه .

وهذه (نهض ودلف ونهد) فهي من أفعال (الحركة) على حد تعبير جواد مثل (صمد) وهي لازمة ، ومصادرهما النهوض والدلوف والنهود وهكذا (ذهب) تقول : ذهب ذهاباً وذهوباً . فقد جاء في النوادر (٢ / ٢٢٦) لأبي مسحل الأعرابي : « ويقال في ثلاثة من المصادر : ذهب ذهاباً وذهوباً وكسداً وكسوداً وفسد فساداً وفسوداً ، وزاد ابن خالويه : صلح صلاحاً وصلوحاً » فثبت بذلك أن لا صلة بين مصدر الفعل فعلاً أو فعولاً ، وبين دلالة على الحركة أو السكون . ولو أتى جواد المسألة من وجهها ومآتها لا تضح له الأمر واستبصر الطريق .

□ مصدر نضج :

وسما نحن فيه قول الكتاب (النضوج) وهو مستقيم لو صح ما تصوره من أن فعله (نضج) بالفتح ، ولم يسمع ، فالذي حكته المعاجم (نضج) بالكسر . فلا سند إذاً للصحة قولهم (النضوج) قياساً ، لأن القياس هو (النضج) بالتحريك للزوم الفعل . أما المحكي من مصادرهم فهو (النضج) بفتح فسكون وضم فسكون و (النضج) بفتح النون والضاد . ففي المصباح : « نضج اللحم والفاكهة بالكسر نضجاً بفتحتين ، من باب تعب ، والاسم النضج بالضم ، والفتح لغة » .

وعندي أن (النضج) بالضم هو الاسم ، أما (النضج) بالفتح فهو المصدر ، وليس الاسم . وقد رأى سيبويه وابن جني مثل هذا حين اعتدلا (الحرد) بفتح فسكون مصدراً لـ (حَرَدَ) بالكسر . ذلك أن الصفة قد أتت على (ناضج) و (نضيج) ، ومجيء ناضج من نضج بالكسر ، كما قيل حارد من حَرَدَ بالكسر ، ومصدره (الحرد) بفتح فسكون . وقد جاء على التحريك فقيل (الحَرَدَ) بفتحتين ، كما قيل (النضج) بفتحتين . وقد نص التهذيب واللسان والتاج على أن (النضج) بالضم ، هو الاسم .

وقد عرض الأب أنستاس ماري الكرمليني لهذا ، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق لشهري آذار ونيسان من عام ١٩٤٥ ، فقال : « . . ويقال أيضاً النضج بفتح فسكون والنضج بضم فسكون ، وهما اسما مصدر » أقول إن الاسم هو (النضج) بالضم ، دون (النضج) بالفتح . وقد ذكرنا أن مجيء الصفة على (ناضج) يؤكد اتفاق مصدر لنضج بالكسر على (النضج) بفتح فسكون . وهكذا تواعم (ناضج) صفة و (نضج) مصدراً بفتح فسكون ، فاقتضى كل منهما الآخر ، و (فاعل) من (فعل) بالكسر إنما هو صفة للمتعدّي في الأصل ، كما أن (الفعل) بفتح فسكون مصدر له ، وكلاهما قياس . وبيان ذلك أن الأصل في (فعِلَ) بالكسر إذا كان لازماً ألا يكون منه (فاعل) ، فإذا سمع منه (فاعل) فقد شبه بالمتعدّي وحمل عليه ، وكذلك (فعل) بفتح فسكون فالأصل أن يكون مصدراً للمتعدّي دون اللازم ، فإذا سمع مصدر الفعل لازم فقد حمل على المتعدّي وشبه به أيضاً ، فمجيء ناضج صفة من نضج اللازم قد واعم مجيء النضج بفتح فسكون مصدراً له واقتضاه . قال ابن سيده في المخصص (١٢٢/١٣) : « فأما سيبويه فقال : حَرَدَ بالكسر حَرَدَ بسكون الراء ورجل حَرَدَ بفتح فسكون وحارد ، أدخله في باب العمل وقولهم حارد دال على ذلك » وأردف : « يعني أنهم جعلوه بمنزلة المتعدّي كحمده بالكسر حمداً بفتح فسكون ، والا كان حكمه حَرَدَ بالكسر حَرَدَ بفتحتين ، لأنه غير متعد كفضب غضباً . وقوله حارد دليل على ذلك يعني أنه لو كان على باب ما لا يتعدى لكان حَرَدَ أو حردان كضجر بفتح فسكون وغضبان » ، وقال أيضاً (١٣٤/١٤) : « وقوى حملهم ذلك على ما يتعدى أنهم قالوا حارد ، وكان القياس في مثله أن يكون حَرَدَ حَرَدَ فهو حردان ، كما قالوا غضب غضباً فهو غضبان ، فأخرجوه من باب غضبان بتخفيف الحَرَدَ وبقولهم حارد . وتخفيف (الحرد) بفتحتين معناه تسكين الراء فيه ، وفي المخصص أيضاً (١٣٤/١٤) : « ومثل الحارد بسكون الراء قولهم حميت الشمس تحمي حمياً بفتح فسكون ، وهي حامية » . وقد حكاه عن سيبويه بلفظه (الكتاب ٢/٢١٦) .

□ المسّ والمسّاس :

منع الشيخ إبراهيم اليازجي قول القائل (فعلت كذا لمسّاس الحاجة) بكسر الميم ، وقال : « والصواب لمسّ الحاجة أو لمسيبها » وأردف : « وأما المسّاس بالكسر فهو مصدر ماسّته على فاعل مثل القتال من قاتل » ، وتابعه كثيرون . قال الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) : « ويقولون مسّاس الحاجة بالفتح والصواب مسّ الحاجة ومسيبها . . » .

ويفهم مما تقدم أن اليازجي قد قصر الصواب في (مس الحاجة) على المس والمسيس، ومنع قول القائل (مساس الحاجة) بالكسر، وطابقه العدناني، وأشار كذلك إلى منع (مساس الحاجة) بالفتح .

أقول في الجواب عن ذلك : لا شك أن (المساس) بالكسر هو مصدر (ماسه) بالتشديد، تقول (ماسه مماسه ومساساً) كقاتله مقاتلة وقتالا، ولكن (ماسه) بمعنى (مسه)، وعلى ذلك تقول (مساس الحاجة) بالكسر لمسهها ومسيسها . قال الزمخشري في الأساس : « ماسه مساً ومسيساً ، وماسه مماسه ومساساً » فقرن هذا إلى ذلك ولم يفرق . وقال صاحب المصباح « وماسه مماسه ومساساً من باب قاتل بمعنى مسه » .

وجاء في التنزيل : « قال فاذهب فان لك في الحياة أن تقول : لا مساس - طه / ٩٧ » بكسر الميم وفتح السين . قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط : « وقرأ الجمهور لا مساس بفتح السين والميم المكسورة ، ومساس مصدر ماس كقتال من قاتل . أي لا تمسني ولا أمسك » ففسر (لا مساس) بالقول (لا تمسني ولا أمسك) . وقال المرزوقي في شرح الحماسة (١٤١٥) : « مثلي ومثلك من مساس حاجتي إليك وتناهي رغبتني في وصلك والنيل منك » . فجاء بما أنكره اليازجي والعدناني وكثيرون ، وتكرر ذلك منه (ص/ ٣٣٠ و ٩٠٧) .

وفي قوله تعالى « لا مساس - طه / ٩٧ » قال الامام البيضاوي في تفسيره : « لا مساس بكسر الميم . وقرئ لا مساس بفتح الميم كفجار ، وهو علم للمسة » فمساس بفتح الميم اسم يدل على ما يدل عليه المصدر ويجري عليه من الأحكام ما يجري على بعض الأعلام من البناء أو المنع من الصرف نحوبرة غير مصروف بمعنى المبرة وفجار مبنياً على الكسر بمعنى الفجور . وقال الزمخشري في الأساس : « ويقال لا مساس بكسر الميم ولا مساس بفتحها » . وفي اللسان : « ولا مساس بفتح الميم أي لا تمسني » . وفي شرح الحماسة للمرزوقي (٢٣٣) في شرح قول يزيد بن الحكم :

مَسَسْنَا مِنَ الْآبَاءِ شَيْئًا وَكَلْنَا إِلَى حَسَبٍ فِي قَوْمِهِ غَيْرَ وَاضِعٍ

« وقول مسسنا يجوز أن يكون : أصبنا واختبرنا ، لأن المس باليد قد يقصد به الاختبار . ويجوز أن يكون بمعنى طلبنا . وقد قال بعض الناس في قوله تعالى : لا يمسه الا المطهرون ، ان المعنى : لا يطلبه . فمن الأول قولهم مسه الكبير ، وأفضى الرجل إلى امرأته افضاء : مسيس ، ومن الثاني : مساس الحاجة . فأما قولهم : به مس من جنون فيصح أن يكون من الأول ومن الثاني جميعاً فأتى بمساس بفتح الميم في قوله : (مساس الحاجة) . وجاء في خطبة شرح الشافعية ، قال الامام الرضي : « فان الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الاعراب ، وهذا مع قرب التصريف من الاعراب ، في مساس الحاجة إليه » . فأتى بمساس بفتح الميم أيضاً .

المصادر واشتقاق الفعل

الأصل في الأفعال أن تنتزع من أسماء الأعيان • قال ابن مالك في التسهيل: «ويطرَد صوغ فعل من أسماء الأعيان لاصابتها: نحو جَلَدَهُ ورأسه ، أو انالَتْها : نحو شحمه ولحمه أي أطعمه ذلك ، أو عمل بها : نحو رَمَحَهُ وسَهَمَهُ أي أصابه بالرمح والسهم » • فقد قال العرب جَلَدَهُ إذا أصاب جلده ورأسه إذا أصاب رأسه ، وكبده ودمغه وأذنه وأنفه ونابه ومعه ، إذا أصاب ما سُمي بهذه الأحرف من الأعضاء ، ومن ذلك رآه إذا أصاب رئته ، فاشتقوا بذلك من اسم العين الثلاثي • وقالوا حصاه إذا ضربه بالحصي ، ودَبَرَهُ إذا تلا دبره ، وحنك الدابة إذا جعل الرسن في حنكها ، وأسَدَ الرجل إذا أشبه الأسد ، وتاسَ الجدي إذا صار كالتيس •

وقالوا عسَلَهُ إذا جعل فيه العسل فعلاً أو مجازاً • ففي الحديث « إذا أراد الله بعبد خيراً عَسَلَهُ » ، قال صاحب النهاية «العسل يسكون السين طيب الثناء مأخوذ من العسل بفتحين » •

ويقال بدر الغلام إذا تم واستدار تشبيهاً بالبدر في تمامه وكماله ، كما في النهاية وقال الراغب في مفرداته « • • • والأقرب عندي أن يجعل البدر أصلاً في الباب ، ثم تعتبر معانيه التي تظهر منه ، فيقال تارة بدر كذا أي طلع طلوع البدر » • وقال الأموي : « سمعهم يقولون ما أحب أن تشوكك شوكة » وقال الكسائي : ما أحب أن تشيكك شوكة ، « وهما لغتان » • (النوادر لأبي مسحل ١١٦/٢) • وتقول عصوته بالعصا وسلطته بالسوط وهروته بالهراوة ورمحته بالرمح ونبلته بالنبل إذا طعنه ورماه (١٧٢/٢) •

واشتقوا من الثلاثي المزيد بحذف الزائد فقالوا : حنا لحيته إذا خضبها بالحناء ، لكنهم قالوا حنَّأها بالتشديد أيضاً • وقالوا أراك إذا لزمك الأراك ، والأفراك شجر من الحمض يُستاك بقضبانته ، والواحدة أراكة •

واشتقوا الثلاثي المزيد من اسم العين الثلاثي فقالوا : تابَّلَ إذا اتخذ الابل وتأرض إذا لصق بالأرض وتخشَّب صار كالخشب ، وهكذا تحجر من الحجر • وقالوا تأسَّد واستأسد ، من الأسد ، كما قالوا تليث إذا أشبه الليث في جراته واقدامه ، وقالوا تمزَّن على قومه إذا تفضَّل عليهم من المزن أي السحاب •

ويقال أرض مخلة فيها خلَّة • • • ومروضة كثيرة الرياض ومُعشبة كثيرة العشب وعاشبة ذات عشب مثل لابن وتامر • • • وأهله الله لهذا الأمر أي جعله له أهلاً ، وأهَّله • • • وفلان يعتصني على عصاه أي يتوكأ ، وقالوا استفيل واستنوق واستتيس واستنسر واستذأب واستجمل ، من الفيل والناقة والتيس والنسر والذئب •

واشتقوا من الرباعي فقالوا ثعلب الرجل إذا راغ ، وطحلب الماء إذا علاه الطحلب

واشتقوا من الرباعي المزيد فقالوا قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض •

وقالوا تنكَّب القوس اذا ألقاها على منكبه فاشتقوا بذلك من اسم العين المشتق ،
ومن هذا القبيل قولهم : تمنطق وتمدرع وتمسلم وتمسكن . .

وكثُرَ (أفعل) في اشتقاقهم من أسماء الأمكنة فقالوا أهضب اذا دخل الهضبة
وهكذا أصحر وأسهل وأبحر وأبرّ وأغرب وأعرق وأيمن وأيمن وأحرم اذا دخل الحرم
وأساف اذا أتى السيف بالكسر ، وهو ساحل البحر .

وكثُرَ (أفعل) كذلك في اشتقاقهم من أسماء الأزمنة فقالوا أربع وأصاف وأخرف
وأشتى وأفجر وأظهر وأعصر وأصل . . .

واشتقوا من أسماء الأصوات فقالوا من النعيق والخرير والصهيل والحسيس والأزيز
والصرير والأنين والزئير والفحيح والطنين والهزيم والعواء والنباح والخوار والثغاء .
نعق وخرّ وصهل وحسّ وأزّ وليست هذه مصادر الأفعال في الأصل وإنما هي
أسماء للأصوات حاكوا بها أصداء الطبيعة مذ كانت اللغة في طراوة سنّها وحداثة نشأتها ،
وكان اتصال الانسان بالطبيعة اتصالاً لا انفصام له ، تنبثق أداته في التعبير من أصداؤها
وأحداثها ، يرعى أذنه فيتسقط حركاتها ويذكر الخاطر فيتصدد سكناتها .

ولكن اذا صح أن الأفعال في الأصل إنما انتزعت من أسماء الأعيان ، وكان الأمر على
هذا جارياً ، فما تأويل قول ابن جنّي في الخصائص (٤٣٣/٢) : « اشتقاق العرب
من الجواهر قليل جداً ، والأكثر من المصدر » ، وقول السيوطي في المزهّر (٢٠٣/١ - ط .
المكتبة الأزهرية) : « والتاسع كون الأصل جوهرأ والآخر عرضاً لا يصلح للمصدرية ،
ولا شأنه أن يشتق منه ، فان الرد الى الجوهر حينئذ أولى لأنه الأسبق ، فان كان مصدراً
تعيّن الردّ اليه ، لأن اشتقاق العرب من الجوهر قليل جداً والأكثر من المصادر » .

أقول لا شك أنه اذا نظر الى اشتقاق لفعل بملاحظ (نشوئي) فان أسماء المحسوسات
كالجواهر أو أسماء الأعيان ، هي الأصل في هذا الاشتقاق فهي الأشياء التي تتناولها
الحواس قبل أن تنتهي مدلولاتها الى آفاق النفس . لكنك اذا اعتبرت كلام الأئمة وجدت
أنهم قد نحووا في اشتقاق الفعل منحي آخر ، ذلك أنهم لحظوا أن المصدر ألصق بالفعل من
حيث بناؤه وما يعتري هذا البناء وما يعترضه من الاتباع والابدال والقلب والاعلال ،
فقرنوا هذا الى ذاك ، لأن كلا أشبه بصاحبه من حيث كيانه وما يمكن أن يتعرض له في
التصريف . وملحظهم هذا ملحظ (صرفي) لا (نشوئي) .

وقد ذهب الدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة / ١٩٩) الى
أن الأئمة قد بنوا مذهبهم في رد الأفعال الى المصادر ، على اعتقاد وجود أسماء المعاني
قبل أسماء الأعيان ، وهو محال ، ومن ثم وجب رد الأفعال في نشأتها الى أسماء الأعيان .
قال الدكتور الصالح « ان البداهة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي
تناولتها الحواس ، قبل أسماء المعاني . لذلك كانت الأعيان ، هي أصل الاشتقاق دون
المصادر . . كيف وقد امتلأت معاجمنا وكتبنا اللغوية بما لا يحصى من الجواهر التي
تفرعت عنها الصفات والأحوال والمصادر والأفعال » . أقول لم يسبق الى اعتقاد الأئمة

أن المصادر قد وضعت قبل أسماء الجواهر البتة ، وهذا حالهم حين قالوا الاسم قبل الفعل ، فانظر الى ما قاله ابن جني في الخصائص (١ / ٤٢٩ - ٤٣٢ ط - ١٩١٣) : « وانما يعني القوم بقولهم ان الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس ، وأسبق في الاعتقاد من الفعل ، لا في الزمان . فاما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم . » وأردف « فاذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل ، فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان ، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه » وانتهى من ذلك الى القول « وأيضاً فان المصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت وكالاستحجار من الحجر ، وكلاهما اسم . »

وهكذا ذهب ابن جني الى أن المصدر ، وهو الأصل في اشتقاق الفعل عند البصريين قد انتزع من الجوهر . وحين بحث الأئمة أسماء الأعيان وأسماء المعاني أيهما أسبق في النشأة وأوغل في القدم قدروا أن الأعيان في الموازنة هي المتقدمة ، والمعاني هي المتخلفة حقيقة وأصلاً . فانظر الى ما ذهب اليه السكاكي في كتابه مفتاح العلوم ، فقد جعل الكلم المستقرة نوعين : الأول ما « يشهد التأمل بتقدمه في باب الاعتبار والثاني ماجاء بخلاف ذلك » وهو المتخلف ، فسلك في المتقدم (الجوامد) أي الجواهر ، وفي المتخلف (الأفعال وما يتصل بها من الأسماء) أسماء المعاني والصفات . بل أكد أن أكثر ما يتصل بالأفعال من الأسماء هو فرع من الأفعال ، وأردف « الا المصدر عند أصحابنا البصريين ، رحمهم الله / ١٤ » فانهم يعتدون الفعل فرعاً عليه . وهو لم يشايهم فيما انتحوه وقرروه ، بل جاز مجاز الكوفيين في مخالفة البصريين ، وذهب مذهبهم وجرى مجراهم فاعتد المصدر فرعاً على الفعل .

لم يكن كلام الأئمة أقل وضوحاً وأدنى دقة وجلاء حين بحثوا الجوهر والعرض فلم تنم عليهم معرفة في ذلك ، أو تستسر حقيقة . فانظر الى ما حكاه السيوطي في (الأشباه والنظائر / ١٦٨) عن (الايضاح في علل النحو للزجاجي) : « قد عرفناك أن الأشباه تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه ، وان كانت لم توجد الا مجتمعة . ألا ترى أنا نقول ان السواد عرض في الأسود ، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق . وان العرض قد يجوز أن يتوهم زائلاً ، والجسم باق ! فتقول ان الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم خالياً من السواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم ، بل لا يجوز رؤيته لأن المرئيات انما هي الأجسام الملونة ، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة » .

المصدر والفعل

البصريون والكوفيون على خلاف في أصل الاشتقاق . فقد أكد البصريون أن الفعل فرع على المصدر في الاشتقاق ، على أن من هؤلاء من رد الصفات الى المصدر أيضاً ، ومنهم من ردها الى الفعل . وخالفهم الكوفيون فأكدوا أن الفعل هو الأصل والمصدر هو الفرع . قال سيبويه في الكتاب : (١ / ١) : « وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء . »

والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد ٠٠ « فجعل أحداث الأسماء وهي المصادر الأصل في الاشتقاق وقال ابن جني في الخصائص (١٢٧/١) : « وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل ، لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع » فاعتد المصدر هو الأصل والفعل هو الفرع ٠ على أنه رد الصفات الى الفعل فقال (٤٣٢/١) : « ٠٠ قيل يمنع من هذا أشياء ، منها وجودك أسماء مشتقة من الأفعال ، نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ، ألا تراه يصح لصحته ويعتدل لاعتداله نحو ضرب فهو ضارب وقام فهو قائم وناوم فهو مناوم ٠ » .

ولكن ما حجة البصريين في أصلية المصدر وفرعية الفعل ؟ ٠

الاشتقاق عند البصريين هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ٠ ويراد بالأصل هنا الحروف الموضوعة على المعنى وضماً أولياً ٠ فالفرع لفظ فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ، ينضم اليه معنى زائد على الأصل ٠ فالضرب يدل بلفظه على الحركة المعلومة المسماة بهذا الاسم وحدها فهو الأصل ، أما ضرب ويضرب وضارب ومضروب فهو الفرع ، ذلك أن فيه حروف الأصل وهي الضاد والراء والياء ، وزيادات لفظية ، وهو ينطوي بهذه الحروف والزيادات على معنى الأصل وهو الضرب ومعنى آخر ، وهكذا بنى البصريون رأيهم على أن الفرع ما كان فيه معنى الأصل مع زيادة هي غرض الاشتقاق ٠

وقد أيد البصريين فيما ذهبوا اليه ، واقتباس بهم ، وجرى على منهاجهم كثير من الأئمة ، وفي مقدمة هؤلاء أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٥٧٧ هـ) في كتابه (الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) وأبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦ هـ) في كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين) ولم يبق من هذا الكتاب الا نقول جاءت في بعض كتب الخلف ، ومنها كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي اذ جاء فيه (١٢٨/١) : « قال أبو البقاء في التبيين : الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق ، منها : وجود الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر ٠ وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني ، وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد ، وهو دلالة على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد ، ولا تركيب الا بعد الافراد ، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده ٠٠٠ » وأردف : « وطريقة أخرى وهي أن تقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر ، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر ، فكان مشتقاً من المصدر ٠٠ ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة ٠٠ » .

وقال بقول البصريين كثير من المحدثين ومنهم الأستاذ عبد الله أمين ، كما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري (٣٨٢/١) ، وقد استند في ذلك الى أن الأنباري صاحب الانصاف قد ساق في المسألة آراء كل من الجانبين ووازن بينها فلم يدع مقالاً لقائل ، وقد خلص الى الأخذ بمقالة البصريين ٠ قال الأستاذ أمين : « المبحث الأول في أن أصل

المشتقات المصدر ، كما قال البصريون ، لا الفعل ، كما قال الكوفيون . وإذا كان الامام الجليل كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري النحوي ، رضي الله عنه ، قد ساق في المسألة الثامنة والعشرين ، في الصفحة الثانية بعد المائة ، من كتابه المسمى ، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، آراء البصريين والكوفيين في أصل المشتقات ووازن بينها ولم يدع فيما جاء به مقالا لقائل ، فاني أكتفي في هذا المبحث بما كتب ونقلته عنه وعولت عليه . . . » ومن هؤلاء الدكتور صبحي الصالح ، إذ رأى في ذلك رأي البصريين ونزع منزعمهم واستن بسنتهم . فقد استشهد بما جاء في (أصول النحو) للاستاذ سعيد الأفغاني . قال الأفغاني : « المصدر يدل على حدث وزمن ، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن وزيادة ثلاثة كالدلالة على الفاعل والمفعول » .

أقول لم يزد الأفغاني على أن جاء بمقالة البصريين القائمة على أن الفرع ما كان فيه الأصل مع زيادة هي غرض الاشتقاق . فالمصدر هو الأصل لأنه يدل على الحدث مطلقاً والفعل هو الفرع ففيه ما في المصدر من الحدث وزيادة هي الدلالة على الزمن المعين . وكذلك الوصف فالوصف فرع على المصدر كالفعل . وقيل بل الوصف منطوق على ما في الفعل من حدث وزمن وزيادة هي الدلالة على الموصوف ، فهو فرع على الفعل ، فالفعل فرع وأصل ، وعليه السيرافي وأبو علي الفارسي وابن جني .

وقصاري ما هناك أننا إذا جرينا مجرى البصريين في قضية الاشتقاق من حيث تعريف (الفرع) المشتق منسوباً الى (الأصل) المشتق منه بأنه (ما دل على ما دل عليه الأصل وزيادة) انتهينا الى ما انتهوا اليه ، فعلى هذا مدار الكلام ومتصرفه ، ولكن هل ثمة ما يوجب اعتبار هذا التعريف الحقيقي بالضرورة ، والاقتداء به والانتصار له ، أليس هناك موقف فسحة وسعة أخلق بالايثار وأحرى بالاختيار !

قال الأستاذ الشيخ حسين والي عضوالمجمع (٢٠٢/٢) : « رجحوا ما رأى أهل البصرة من أن المصدر هو الأصل ، بحجة أن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، وهي أقوى ما عندهم من الحجج ، مع أنه لا يقوم برهان يؤيدها ، ولو قام برهان كذلك لأكره عقول أهل الكوفة على قبوله ، حتى يرجعوا عن جعلهم المصدر ، الذي لا يدل الا على الحدث فرعاً من الفعل ، الذي يدل على الحدث والزمان المعين . فان في ذلك زيادة الأصل على الفرع . فالمسألة ظن واجتهاد ، وبعض الظن والاجتهاد أولى من بعض » .

وجاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢٥١/٢) : « وكونه أي المصدر أصلاً في الاشتقاق لهذين أي للفعل والوصف . . . هو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقاً من الفعل فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ، ليس أحدهما مشتقاً من الآخر » ، وأردف : « والصحيح مذهب البصريين لأن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل

وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ، اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة » .

وقد عقب على ذلك الامام الصبان فقال: « قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه الأصل وزيادة .. ما هنا ليس كذلك ، أفاده الدنوشري .. وقد ناقش قولهم ان من شأن الفرع الزيادة على اصل بأنه لا برهان يقتضي ذلك » .

فاذا نحن لم نخلد الى التعريف اللفظي للفرع والأصل ، في مقالة البصريين ، وفزعنا الى تعريف حقيقي يكون للماهية فيه تحقق وثبوت ، كان تقول « الأصل ما سبق تصوره وقيامه في الذهن » كان التعريف أليق بالواقع اللغوي . واذا كان المدرك الحسي أسبق الى الذهن من المدرك المعنوي ، وأجناس الأعيان أسبق من أجناس المعاني ومنها المصادر ، كان المصدر الدال على العموم والجنس والمطلق متخلفاً عما يمكن تصوره من أسماء الأعيان وما انتزع منها من أفعال واشتق من هذه من صفات ، وما صح أنه الأسبق هو الأصل .

قال ابن جني في الخصائص : « ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه » .

وأشار الكوفيون الى نحو من هذا فقالوا ان المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له ، فعل يفعل ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر . أما احتجاجهم بأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ، والاعتلال حكم تسبقه علته ، فاذا كان الاعتلال في الفعل أولاً ، وجب أن يكون أصلاً ، وكذا قولهم بأن الفعل يعمل في المصدر كقوالب ضربته ضرباً ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، والقوة تجعل القوي أصلاً لغيره .. أقول احتجاجهم بهذا وذاك احتجاج اعتباري لا يكاد يقف فيه الجدل على وجه يخلد اليه بيقين .

وقد بحث المسألة الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي ، رحمه الله ، في كتابه (دراسات في فلسفة اللغة والنحو والصرف) فناقش ووازن وكايل وأدلى بحججه وانتهى من بحثه الى الأخذ بمذهب الكوفيين ، واستدل على صحة دعواه بثلاثة عشر دليلاً فقال « هذه ثلاثة عشر دليلاً تنتقض دعوى سيبويه أن الفعل صادر عن المصدر ، وهي أدلة نحن اهتدينا اليها ولم يقف عليها الكوفيون وغيرهم » .

أقول اني لأستسرف دعوى جواد هذه ، فاذا كان قد أصاب في ذهابه مذهب الكوفيين وقياسه قياسهم فان جل ما جاء به من الأدلة على سداذه واستقامته ، اصطلاحى اعتباري . ويكاد يكون أظهر هذه الأدلة أن الفعل تجسيد والمصدر تجريد والمجسد أسبق الى الذهن من المجرد ، وليس هذا جديداً كما أوضحناه ، وكذلك قوله انك تكتب ثم تسمي فعلك الكتابة وهو ما صرح به الكوفيون حين ذكروا أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل . فليس صحيحاً أنه قد تفرد بما ساق من الأدلة فأتى مبتكراً ، بما لم تفتح العين على مثله ، أو نزع مقترحاً ، الى ما لم يسبق اليه سابق أو ينازعه فيه منازع .

وتابع السكاكي أبو يعقوب (ت ٦٢٦ هـ) في (مفتاح العلوم) الكوفيين فاقتاس بهم

ووطيء مواقع أقدامهم واعتل لأصالة الفعل بأن المصدر يتبع الفعل في اعلاله وتصحيحه،
ودليل السكاكي هذا اعتباري اصطلاحى .

على أن ثمة منحنى يوضح الأمر ويجلوه ويكشف عن مكنونه ، ذلك أن اللغات السامية
قد اعتلت الفعل أصلاً للاشتقاق دون المصدر، كما أوضح ذلك الدكتور اسراييل ولفنسون
في كتابه (تاريخ اللغات السامية / ١٤) إذ قال « تتميز اللغات السامية في بعض
أحوالها عن أنواع اللغات الأخرى بمميزات وخصائص تجعل من كل من هذه اللغات كتلة
واحدة . وأهم تلك المميزات تنحصر : ١ - في أن هذه اللغات تعتمد على الحروف الصامتة
وحدها ولا تلتفت الى الحروف الصوتية كما هي الحال في اللغات الآرية ٠٠ ٢ - وأن
أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه الى أصل ذي ثلاثة أحرف ٠٠ ٣ - واشتقاق الكلمات
من أصل هو الفعل ٠٠٠ » وأردف : « وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي
هو الأصل الذي يشتق منه أصل الكلمات والصيغ ، لكن هذا الرأي خطأ في رأينا لأنه
يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية » .

عزا ولفنسون مذهب الأئمة في اعتداد المصدر أصلاً في الاشتقاق ، الى مجاراتهم
الفرس فقال : « وقد تسرب هذا الرأي الى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في
اللغة العربية بعقليتهم الآرية ، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر
اسمي . أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء فمنه تتكون الجملة ، ولم يخضع الفعل
للأسم والضمير بل نجد الضمير مسنداً الى الفعل ومرتبلاً به ارتباطاً وثيقاً » .

وقد عالج الأستاذ الأفغاني هذا الرأي فقال : « ثم ذكر هذا المستشرق اليهودي أن
هذه نظريته الخاصة ، إذ لم يشر إليها أحد من علماء الافرنج . ومع رغبته في أن يعم
بنظريته هذه اللغة العربية ولغته العبرية ، يجدر بالتأمل الوقوف وعدم القطع ، ما لم
يقم عليه البرهان الساطع، فما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها الساميات »

أقول لا بد للغات عامة أن تتفاير فيعزى ما تقارب منها في أصوله الى فصيلة واحدة،
فالذي يقع فيه التفاير بين فصيلة وأخرى إنما هو القواعد والأصول الأخرى كالبنية
اللغوية والاشتقاق ، دون الأشكال والمفردات . فالذي ذكره أن العربية خالفت بعض
أخواتها في أداة التعريف وعلامة الجمع ، كما أورده الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه
(لغة اللغة) والأستاذ محمد عطية الابراشي في كتابه (الآداب السامية) ، ولكنها لم تخالفها
في البنية اللغوية وطريقة الاشتقاق ، كاعتمادها على الحروف الصامتة دون الصوتية ،
ورد الكلم الى أصل ثلاثي ، ووحددة الأصل في بنيتها وعدم تعدده كما يتعدد في اللغات
الآرية . قال الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه (علم اللغة / ١٣٣) : « وقد اعتمدنا
في التفرقة بين هاتين الفصيلتين - أي السامية والآرية - على أمور تتصل بالقواعد لا
بالمفردات ، وذلك لأن ناحية القواعد هي أهم ما تمتاز به الفصائل بعضها عن بعض ، فمنها
تتكون شخصية اللغات واليها ترجع مقوماتها، وهي التي تمثل المظهر الثابت المستقر في

اللغات ، فهي لاتكاد تتغير . . فتشابه لغتين في القواعد يدل اذن على انتمائهما الى فصيلة واحدة ، واختلافهما فيها يدل على اختلاف فصيلتيهما . . »

فاذا استقر الأمر على ما بيناه ، صح معه أن مغايرة العربية لأخواتها السامية انما كانت في الأشكال والفروع ، لا في القواعد والأصول ، واعتماد اللغات السامية في اشتقاقها على الفعل ، انما هو من هذه القواعد والأصول .

هذا ما رأينا أن نعرض له من مذاهب النحاة وآرائهم في مصادر الأفعال والكشف عن دلالاتها وطرائق جمعها وصوغها وقياسها واشتقاقها وأعمالها ، فيما صدقت نيات الأوائل في تحري صوابه وابتغاء حقائقه بأفصح لسان وأبلغ بيان .

وقد استعنا في البحث بما استقر في هذا الباب من ضوابط وقواعد ، ليقطع في الأمر برأي لا يعوزه تدبر ، ويقين لا يخفاه به ولا ارتياب ، هذا وجه مطلبه والوقوع عليه .

ونحن نعتذر مما بسطنا القول فيه ليقف القارئ في كل مسألة على ما استبهم من وجوهها واستغلق من أحنائها ، فتخف الكلفة عليه في تحصيلها ، ويكون على ثقة من أصابة الرأي فيما تشعبت مذاهب القول في قبوله وورده ، واشتدت الحاجة اليه في التعبير والاصطلاح ومسّت في تحقيق المعاني وضبط دقائقها .

ولا بد في مسالك البحث هذه من انعام الفكر وانعام الروية ليخلص الرأي من كل شائبة ويصفو من كدر أو معابة ، فليس القائل بعلمه واجتهاده كالقائل بظنه وتقليده لا يخالف في رأي أو ينازع في حكم وأرجو أن أكون قد أدركت من بحثي ما أردت فلم أخطئ القصد .

★ ★ ★